في ذكرى استشهاد 13 شهيدا بشقة أكتوبر□□ المجرم طليق والمنفذ "وزير"



الخميس 2 يوليو 2020 01:07 م

مع مرور الذكرى الخامسة لاغتيال قيادات من جماعة الإخوان المسلمين في شقة بمدينة 6 أكتوبر، التي توافق اليوم 1 يوليو 2020، وثقت منصة "نحن نسجل" الحقوقية صورة لمنفذ العملية رئيس جهاز الأمن الوطني وقتئذ اللواء "محمود شعراوي" الذي أصبح وزيرا للتنمية المحلية الحالي بحكومة الانقلاب.

واعتبرت المنصة أنه المخطط والمسئول الاول عن تنفيذ مذبحة داخلية الانقلاب لـ13 عضوا من القيادات، والواقعة أيضا كانت في الأربعاء 14 رمضان 1436.

ونظم شعراوي رواية محبوكة لكذبة صدمت رافضي الانقلاب وحوّلت مسار الاعتقالات إلى اغتيالات، بزعم "التصفية"، مدعيا أنه داهمت قوة من الداخلية وكر التنظيم المنوه عنه بعد استصدار إذن من نيابة أمن الدولة العليا.. وحال اقتراب القوات من وكر التنظيم المشار إليه بادرت العناصر المتواجدة به بإطلاق النيران على القوات التي قامت بالرد السريع على مصدر النيران"!!

تصفية بدم بارد

وقالت "الإخوان" إن قياداتهم "قد تم تصفيتهم بدم بارد، نافين امتلاكهم لأسلحة أو أنهم بادلوا بها ميلشيا الداخلية النيران من الأساس". واعتبرت تقارير أن ما نشرته الداخلية من صور ومقاطع فيديو للواقعة، ثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن الشهداء الأبرار قد تم تصفيتهم دون أدنى مقاومة منهم.

ولا تُظهر الصورة التي نشرتها داخلية الانقلاب لحادثة شقة أكتوبر أي أثر لمعارك، فتبدو أرضية الغرفة والسجاد وليس عليها أي آثار للدماء أو فوارغ لطلقات نارية فضلا عن عدم وجود أي آثار للطلقات على حوائط الشقة.

وقال شهود عيان إن عملية الاغتيال تمت باستخدام مسدسات كاتمة للصوت، حيث أكدوا عدم سماعهم أي أصوات طلقات نارية، مفندين رواية "شعراوي" من "وقوع تبادل لإطلاق النار أنه "مجرد كلام فقط".

زر الأمان

وعن تحليل الصور، قال خبراء عسكريون منهم العقيد السابق بالجيش العراقي مازن السامرائي أن وضع هذه الأسلحة إلى جوار جثامين الشهداء في محاولة لمنح الرواية الأمنية الركيكية مسحة مصداقية زائفة؛ موضحا أن كافة الأسلحة التي نشرتها الوزارة كانت مرصوصة بشكل عامودي ومرتبة، مما يجعل من الصعب تصديق أن تسقط الأسلحة من يد الضحايا بهذا الشكل المرتب إثر مواجهة أو اشتباك كما تدعي الداخلية.

وشدد على أن وجود زر الأمان مغلقا بتلك الأسلحة، يعني أنه لم يتم استخدام تلك الأسلحة وأنها وضعت فقط بجانب الضحايا بعد موتهم. وقال الطبيب الشرعي عبد الناصر الكيلاني، إن وضعية الجثث في المكان تؤكد أنهم تكدسوا بالقرب من الحائط خوفا من المواجهة، وهو الأمر الذي ينافي رواية الداخلية. وفيما يتعلق بطلق النار، أكد الكيلاني أن الطلقات النارية كانت بمسافة قريبة جدا لا تتجاوز خمسين سنتيمترا وليست على مسافة كبيرة كما ادعت الداخلية.

شهادة مشارك

وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي شهادة لأحد أمناء الشرطة الذين شاركوا في الواقعة بعد تصفية الشهداء، وكان مكلفا بحراسة جثثهم، وأكد فيها أنهم قد أحضروا الجثث للشقة، ومنعوا السكان في الشقق والعقارات المجاورة من التواجد بمحيطها، بعد أن تم قتلهم بدم بارد في إحدى الأوكار الأمنية التابعة للأمن الوطني بـ6 أكتوبر.

تحبير الاعتقال

وقال حقوقيون إن الصور الواردة من مشرحة زينهم لجثث الشهداء تثبت كذب وتضليل وإجرام ميلشيات الداخلية، حيث تظهر أصابع الشهداء وقد لطخت بالحبر الخاص بأخذ البصمات، وهو الإجراء المعتاد دائما عند اي عملية اعتقال. وقال مصطفى عزب، المدير الإقليمي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، إنه بعد الاطلاع على البيان الذي أصدرته الداخلية ومقارنته بالصور والفيديوهات التي نشرتها على مواقعها الرسمية، وبعد إفادة الطبيب الشرعي والاستماع لشهادة الشهود وبحث كل الأدلة بشكل واضح، تبين ما يلي:

أولا، ما جرى جريمة قتل عمدي مع سبق الإصرار.

ثانيا، رواية الداخلية حول التبادل المزعوم لإطلاق النار كاذبة تهدف إلى إخفاء جريمة قتل عمدي ارتكبتها هذه الأجهزة الأمنية.

ثالثا، غالبية الضحايا قتلوا بطلق نار من الخلف، مما يعني أنهم فوجئوا بالقتل دون أي مقاومة أو مواجهة.

رابعا، هذه الجريمة المروعة فتحت الباب واسعا أمام داخلية الانقلاب لارتكاب المزيد من هذه الجرائم خارج إطار القانون، حتى تحولت إلى منهج مستمر ودائم دون حساب أو عقاب أو كبح هذه النزعة المتوحشة نحو سفك الدماء بدعوى مواجهة الإرهاب، بذلك يرتكب نظام السيسي أبشع صور الإرهاب لمواجهة إرهاب مزعوم.

وتتضمن لائحة الشهداء

1- ناصر سالم الحافي

أمين عام النقابة الفرعية للمحامين بمحافظة القليوبية في دورتي 1993 ثم 2001، ونائب سابق عن الإخوان المسلمين "برلمان 2005"، و"برلمان 2012".

وكان رئيس اللجنة القانونية لكفالة أسر الشهداء والمعتقلين بجماعة الإخوان المسلمين.

2- عبدالفتاح محمد إبراهيم السيسي

مسؤول لجنة رعاية أسر الشهداء والمصابين في جماعة الإخوان، وهو صهر القيادي الداعية د.صلاح سلطان، وأحد الذين صادر النظام الانقلابي أموالهم.

3- معتصم أحمد العجيزي

ولد يوم 14 نوفمبر 1989، ودرس في كلية العلوم بجامعة المنصورة. انتخب رئيسا لاتحاد طلاب الجامعة بعد ثورة 25 يناير.

شغل قبل تصفيته عضوية اللجنة المركزية لدعم أهالي الشهداء والمعتقلين. وهو ابن أحمد العجيزي الذي اعتقله النظام.

4- طاهر محمد إسماعيل

طبيب بيطري ولد يوم 27 سبتمبر 1964.

وشغل منصب مسؤول المكتب الإداري داخل جماعة الإخوان المسلمين بالقليوبية.

5- جمال سعد بدوي خليفة

طبيب وأمين عام نقابة أطباء المنوفية، وعمل في هيئة الإغاثة بالنقابة العامة للأطباء، مسؤول المكتب الإداري للإخوان بالمنوفية، وكان أحد الذين صادر النظام بعد الانقلاب أموالهم.

6- هشام زكي خفاجي

من مواليد يوم 29 يناير 1966، طبيب متخصص عمل رئيسا لقسم العظام بمستشفى شبين القناطر. تزوج النائبة البرلمانية السابقة هدى غنية.

7- أسامة أحمد الحسيني

ولد يوم 5 نوفمبر 1959. تخرج من كلية التربية بجامعة طنطا، وترأس المجلس المحلي سابقا لمدينة مطوبس بمحافظة كفر الشيخ.

ورئيس نقابة المعلمين في غرب كفر الشيخ، وترشح عن الإخوان المسلمين بمركز دسوق في تشريعيات 2010، لكنه لم ينجح في تلك الانتخابات التي وصفت بأنها الأكثر تزويرا.

8- هشام إبراهيم الدسوقي ودح

محام من مواليد 1965، ينتمي إلى مدينة زفتى بمحافظة الغربية.

9 – خالد محمود

10 – محمد السباعي

11 – محمد سامي

12 – جمعة أبو العزم

13 – السيد يوسف السيد.

